

## قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص يعزز الشفافية ويستقطب الإستثمارات وفرص العمل

مادة وحيدة اقر مجلس النواب قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص. المقصود بالشراكة وفقا للتفسيرات المختصة تعاقد طويل المدى بين جهة حكومية واخرى من القطاع الخاص لتنفيذ مشاريع او تقديم خدمات عامة، بحيث تتحمل جهات القطاع الخاص بموجب هذا التعاقد جزءا كبيرا من المخاطر ومسؤولية الادارة، وتتقاضى الاتعاب بما يتناسب مع اداؤها

تشكل الشراكة بين القطاعين العام والخاص السبيل الافضل الى الاقتصاد اللبناني، من اجل اعادة تمويل بنى تحتية وانشائها بغية تطويره. فالاقتصاد اللبناني لا يمكن ان يتطور من دون بنى تحتية التي تعتبر اكثر من ضرورية لاي اقتصاد حديث، من اهمها الطاقة الكهربائية وشبكات الاتصالات ومحطات الصرف الصحي والطرق والجسور والمياه والسدود، وغيرها الكثير من اعمدة الحياة العصرية لاقتصاد

ناجح يحافظ على بيئته، ويقدم الرفاه الاجتماعي الى ابناءه. مما لا شك فيه ان الاستثمار في البنى التحتية يؤدي دورا رئيسيا في تحفيز نمو الناتج المحلي وتطوير الاقتصاد وتأمين نموه. فمشاريع البنى التحتية تساهم في ايجاد الارضية المناسبة لاستقطاب الاستثمارات، وخلق فرص عمل في جميع القطاعات ولكل الطبقات الاجتماعية على اختلافها. كذلك للبنى التحتية تأثير مباشر على الخدمات العامة لجهة مدى توافرها،



لبنان الغني بالمياه يواجه نقصا فيها بشكل مستمر.

## المطلوب قيام الدولة

يخشى المواطن في لبنان من ان تكون المعركة التي احتدمت اخيرا حول الانتخابات النيابية والمشاريع المطروحة في شأنها، قد اخذت تتحول الى معركة اشخاص واجندات معينة، فيشعر الجسم الوطني بانه خارج مصالح هؤلاء وخارج كل اهتماماتهم. كذلك يخشى المواطن من ان يكون ممثلو الشعب قد وقعوا في شرك الملهمة، وتحولوا كعادتهم الى اداة طيعة لتفجير التناقضات والاهواء.

المواطن يرى ان معركته ليست هذه. واهتماماته ليست هذه. ومشاكله ليست هذه. ومن العار ان يكون هذا كل الذي اتعظنا منه مما مر علينا في لبنان من اهوال، حتى نعود لنضيع بين الاسماء، ونصفق للاشكال، ونخضع امام الالقاب، ونختلف امام الصيغ، ونتناحر من اجل الاشخاص.

ليست هذه مشكلة المواطن، ولا هذه معركته، اذا كان يؤمن بان الوضع في حاجة الى تحديث، وان الواقع السياسي في حاجة الى دم جديد. اذا كان يرفض هذا النائب او ذلك، او اذا كان يؤمن بجذوى الاتيان بهذا النائب او ذلك، فانه لا يمكن ان يقبل ايدا بان تعود المعادلات الانتخابية الى ما هي عليه، او ان تعود الى ما كانت عليه سابقا... ليس هذا الذي انتظره، وليس هذا الذي ينتظره.

كل ما هو مطلوب من المسؤولين الكرام ان يعوا حجم المسؤوليات الملقاة على عاتقهم، وان يتحركوا بوعي منها، لا بوعي من اشارات تأتي من هنا او من هناك. حتى لا يصل المواطن الى وقت يشعر معه ان تباعدا او طلاقا كليا قام بين المسؤولين والمواطنين، وان اهتمامات الشعب تختلف كليا عن اهتمامات ممثليهم، وهذا الطلاق لن يكون في مصلحة احد، ولن يكون في مصلحة لبنان بصورة خاصة.

الاضاع الاقتصادية والاجتماعية الاستثنائية ضاغطة بشكل مقلق منذ عام 2011، وهي لا تحتمل اليوم المزيد من المعوقات. ولا يبدو ان حلولا قريبة وعاجلة قد ترى النور.

امام المسؤولين ملفات كثيرة ابرزها الملفات الاقتصادية التي باتت اليوم الشغل الشاغل للجميع على كل المستويات.

المرحلة الراهنة لا تمر في مناخ هادئ، والنجاح في انجاز اهدافها يشكل المنعطف الضروري لمواجهة التداعيات التي نعيشها، والفشل في انجازها يشكل المنطلق لمرحلة مقبلة شديدة السلبية.

المسؤولون لا يملكون اوراقا كافية للمراهنة، ويضيق عليهم حيز الوقت بحيث لا يستطيعون المناورة. فهم يدركون ان انفلاش المخاطر الاجتماعية والاقتصادية وانفلاتها من القيود التي تكبلها، ارتقت الى مستوى الاحتمالات الواقعية التي تنذر بالشر.

لذلك، فالكل يخوض معركة انجاز متطلبات المرحلة المقبلة بذهنية الحسم الاخير، النجاح والمتابعة، او الفشل والغياب عن الساحة. لذا فإن المرحلة الانتقالية المقبلة تحتاج الى بذل المزيد من الجهد المتواصل من الجميع، لتحقيق اولوية ثابتة هي رفاهية المجتمع.

دعونا نعتقد على الاقل اخيرا ان التباعد لن يكون اليوم بين الشعب كافراد وبين مجلس النواب كمؤسسة، لنقول ان المطلوب اساسا في هذه الفترة بالذات حسم موضوع الانتخابات بشكل او اخر وفق ما تأتي به النتائج، للانطلاق الى ما هو اهم ان لم نقل الى المهم.

المطلوب قيام الدولة وليس قيام الاشخاص. المطلوب فكر مدرك وانطلاقة دولة ناشطة. عسى ان لا يكون المطلوب احلاما في اليقظة.

واتساع نطاقها وشمولها، ورفع قدرتها التنافسية وخفض تكلفتها.

انعكس عجز الدولة المزمع عن تحمل اعباء الانفاق الاستثماري، بسبب تراكم الدين العام، سلبا على قدرة الدولة على توفير الخدمات العامة لا سيما الاساسية منها. هذه الحالة خبرتها دول عدة واستطاعت تخطيها من خلال اللجوء الى الشراكة بين القطاعين العام والخاص، لتمويل مشاريع بنى تحتية ذات منفعة عامة، وتنفيذها وادارتها.

يحظى تنفيذ مشاريع الشراكة باهمية قصوى، مردها الى ان القطاع الخاص يتولى كل او معظم المسؤوليات والمخاطر خلال دورة تنفيذ المشروع ومراحله، وبالتالي فان هذا الامر يشكل حافزا له لتحمل المسؤولية التامة عن نجاح المشروع وتحقيق افضل النتائج. عليه يكون القطاع الخاص هو المسؤول الاول عادة عن اية عيوب في التصميم او البناء او الصيانة.

كما يتم تقييم اداء القطاع الخاص وتسديد المبالغ المالية المستحقة له بناء على ادائه والانجازات التي يتم تحقيقها، وهذا كفيلا بتحفيزه لانجاز المشاريع من دون تجاوز المدة والموازنة المخصصة لها. يتعين على جهات القطاع الخاص توفير موارد مالية كبيرة لبناء المشاريع. عليه يتولى المقرضون، المصارف والمساهمون من جهة اخرى، دورا رقابيا وشرافيا لضبط الاداء في المشاريع. تقوم الحكومة من جانبها بتحديد متطلباتها حيال نوعية الخدمات، وتتيح المجال قدر الامكان للقطاع الخاص من اجل تحديد الطريقة المثلى لتحقيق هذه المتطلبات.

مع عقود الشراكة يصبح المشروع ذا منفعة عامة، ويساهم فيه القطاع الخاص عبر التمويل والادارة والتجهيز.

المشاريع، بحسب القانون، يقترحها رئيس الحكومة او الوزير المختص او المجالس البلدية. اما جديد القانون فهو اضافة ◀

## اقتصاد

أجهزة رقابية صارمة لحفظ دور الهيئات الناخبة والرقابية. المهم في هذا القانون، وفق رئيس الحكومة سعد الحريري "انه يشكل خطوة نحو شراكة متينة للدولة مع القطاع الخاص، وزيادة النمو للنهوض باقتصاد لبنان".

وقال عراب القانون النائب ياسين جابر: "هناك الكثير من الشركات المهتمة بالاستثمار في لبنان، لكن افسحوا لها المجال من دون عوائق سياسية". واكد رئيس الهيئات الاقتصادية الوزير السابق عدنان القصار ان "لديه رؤية واضحة وإيمانا عميقا باهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص، كوسيلة مناسبة للتنمية والازدهار في بلدنا". ودعا الى "اقامة المزيد من الشراكات بين القطاعين في لبنان لاطلاق المشاريع الرئيسية اللازمة لتطوير البنية التحتية للبلاد، وتمكينها من استعادة دورها كمركز تجاري ومالي واقتصادي للمنطقة ككل". واعتبر الامين العام للمجلس الاعلى للخصخصة زياد حايك "ان القانون يضع الاطار السليم لتلزم مشاريع الشراكة، ما يعزز الشفافية ويساعد على استقطاب الاستثمارات الحيوية لنمو اقتصادنا وخلق فرص عمل". رغم هذه المواقف المرحة بالقانون، ثمة من اعتبر انه محاولة جديدة للاستيلاء على ما بقي من موارد عامة.

وتهدف الشراكة الى خدمة لبنان واجندته الوطنية الرامية الى تحقيق اقتصاد مستدام، يستند على المعرفة والتنافسية والخبرة والتنوع، وبالتالي تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق نتائج وانجازات افضل مما يستطيع ان يحققه كل فريق بمفرده. ويتم ذلك عبر التفاوض، وتبادل الخبرات، والتوصل الى معايير افضل، وتوسيع الموارد المالية المتاحة نتيجة تعاون الاطراف.

من اهداف القانون الاخرى:

- جذب الاستثمارات الوطنية والاقليمية والاجنبية وتنشيطها.

## نكفزة السدود الضرورية نحو مليون دولار اميركي

- تحقيق قيمة افضل في ما يتعلق بالانفاق العام.
- تشجيع القطاع الخاص على المشاركة والابتكار.
- تعزيز النمو الاقتصادي في الدولة.
- توفير فرص عمل جديدة.
- خفض وطأة الانفاق والتمويل الحكومي.
- مشاركة المخاطر مع القطاع الخاص.

يحدد قانون الشراكة بشكل واضح الاطراف المعنيين وواجباتهم ومجريات

كل مشروع من المشاريع المشتركة، بدءا من المراحل الاولى لتقديم العروض، مروراً بالتنفيذ والمراقبة، وصولاً الى مشاركة الوزارات في المشروع المشترك المتوخى. كما انه يخضع العملية لتقييم اقتصادي واضح، ويحدد الاحكام الرئيسية لعقد الشراكة، ويشير بشكل خاص الى امكان اللجوء الى التحكيم او الى آليات بديلة اخرى لتسوية النزاعات في حال نشوء خلاف مع الشريك الخاص.

الغرض الرئيسي من قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص ليس في مشاريع البنية التحتية الرئيسية التي تندرج ضمن مخططات تقاسم المخاطر. هذه الملاحظة اوردها وثيقة استشارية موسعة عن الشراكة اصدرتها "مجموعة فرنسبنك"، واغفلها القانون عن قصد او عن غير قصد. شددت الوثيقة على ان كان في الامكان توسيع نطاق قانون الشراكة بين القطاعين



تشكل شراكة القطاعين العام والخاص السبيل الافضل الى تمويل بنى تحتية وانشائها.

العام والخاص ليشمل الامتيازات، وفي جميع الاحوال، تبقى موافقة مجلس النواب شرطا لصلاحيه الامتيازات. ووضحت الوثيقة ان لقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص بعض اوجه القصور. ويتضمن هذا القانون الآتي:

• يوفر الاطر الزمنية التي يجب احترامها منذ اقتراح المشروع المشترك وحتى التوقيع على عقد الشراكة. ينبغي ان يكون الشريك الخاص قادرا على توقيع الاطر الزمنية للمراحل الرئيسية - ان لم يكن كلها - التي ترمي الى منح عقد الشراكة.

• يتطرق على وجه التحديد الى تمويل المشروع المشترك. كما انه لا يوفر الوسائل الكافية لالتماس هذا التمويل. وهو امر مهم جدا بالنسبة الى المشاريع المهمة والطويلة الامد.

• يمنح شركة المشروع صراحة الحق في انشاء تأمين رهن على اصولها او اسهمها.

• بشكل لجنة تظلم او هيئة مماثلة متخصصة للنظر في الطعون المحتملة المقدمة من الشريك الخاص، ضد قرارات السلطات ذات الصلة بمجريات المشروع المشترك.

• يحدد انواع المختلفة لعقود الشراكة التي تختلف بحسب طبيعة المشروع والمخاطر المحددة. كما انه لا يتضمن قواعد واضحة للقوة القاهرة.

• ينص صراحة على حقوق التدخل للمقرضين (التي لا تتطلب اعادة اطلاق عملية التلزم)، كما انه لا ينص على التعويض نتيجة الانهاء بالنسبة الى الاصول المحوولة الى الشخص العام بما في ذلك انتهاء العمل، او بنود الاستقرار التي تحمي من التغييرات التمييزية في القانون. مع ذلك لا يوجد في قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص اي منع من ادراج احكام بهذا المعنى في كل عقد من عقود الشراكة.

## تكلفة سكة الحديد 350 مليون دولار، والطريق السريعة 538 مليون

الى ذلك، من اجل تقليل بعض المخاوف عند الرأي العام، كان يجب ان يكون هناك شرط بأن يتم تخصيص نسبة مئوية دنيا من الوظائف التي يتم انشاؤها من مشروع الشراكة للعمال اللبنانيين، كونه احد الفوائد الرئيسية للشراكات بين القطاعين العام والخاص، لا سيما عندما تبلغ نسبة البطالة حوالي 25% عموما، بل تصل الى اعلى من ذلك في بعض المناطق.

حدد القانون المشاريع التي يمكنها الاستفادة من الشراكة بين القطاعين العام والخاص في لبنان. وهي المشاريع التي يجب معالجتها بشكل عاجل والتي ستستفيد من الشراكة بين القطاعين العام والخاص: البنية التحتية للمياه والطرق والكهرباء، ادارة النفايات، مشاريع الطاقة المتجددة، النقل، المطارات، الاتصالات، المدارس، السكك الحديدية والنقل العام.

وقد تنطوي المشاريع العامة على فرض رسوم ضئيلة لتغطية التكاليف التي تكون احيانا مدعومة من الدولة (المرافق العامة). لكن في حال لبنان تفقد الاموال بسبب الفساد والمحسوبية ونقص الاستثمارات في عمليات التطوير والصيانة، بالإضافة الى سوء الادارة.

يواجه لبنان، وهو بلد غني بالمياه نقضا فيها بشكل مستمر لا سيما في اشهر الصيف الجافة بسبب سوء الادارة والتوزيع. ورغم ارتفاع معدلات هطول الامطار في فصل الشتاء، تفقد معظم كميات المياه بسبب التوزيع المعيب، وينتهي بها الامر في البحر الابيض

المتوسط. وقد اجري العديد من الدراسات في السنوات الماضية، اوصت بحلول عدة بما في ذلك السدود والبحيرات. غير ان البيئة الاستثمارية الحالية اعاقت تنفيذ المشاريع المحتملة. وتقدر تكلفة السدود الضرورية نحو 920 مليون دولار اميركي.

وعلى الرغم من موقع لبنان الاستراتيجي للتجارة الدولية، فان هذا لم يترجم الى زيادة في الاستثمار بسبب عدم وجود البنية التحتية المناسبة، وبخاصة في قطاع النقل. وتشمل المشاريع التي تم تحديدها سكة حديد بتكلفة مقدرة بـ 350 مليون دولار اميركي، وطريق سريعة 2A بتكلفة مقدرة بـ 538 مليون دولار اميركي.

واختيرت المطارات وموانئ البحار العميقة باعتبارها المشاريع التي قد تكون في الوقت الراهن اكثر ملاءمة لتلزيما الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وفقا لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ويتم بناؤها في الغالب وفقا لمبادئ توجيهية ومعايير دولية صارمة لضمان جميع الخدمات المناسبة، لان المستخدمين هم في معظم الاحيان شركات ملاحية دولية، جوية او بحرية.

فضلا عن ذلك، يستطيع المطورون والمشغلون من ذوي الخبرة الدولية بناء وتشغيل وتطوير هذه المطارات والموانئ بفعالية اكبر، وسط ضمان التحسين والتشغيل الضروريين في اطار المعايير والتكنولوجيا المتطورة.

وبصرف النظر عن السلبيات والايجابيات، فان قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص يضع اطارا قانونيا شاملا للمشاريع المشتركة، ويتماشى الى حد كبير مع المعايير الدولية، ويضمن الشراكة المحتملين من القطاع الخاص الى ان لبنان يعتمد على آلية شفافة لتلزم مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص واستقطاب الاستثمارات التي هو في أمس الحاجة اليها لتحفيز التنمية والازدهار.

ع. ش